

دَفْعُ شَذَائِعِ الْعَفْرِ

عن الأذان العثماني
وبیان حقيقة العرف الشدي
الذي هجم به على الشيخ ربيع المدخلي

كتبه الفقير إلى الله

بشير بن عبدالقادر بن سلة الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه

أما بعد :

فإن من أوعر المسالك وأضر المهالك التي اتخذها أهل الضلال والفساد سلاحاً للتخريب والإفساد أن تكون رايات شعاراتها باسم نصره الحق والعدل والورع والعلم والبحث والتحقيق والذب عن أهل الصلاح وهلم جرا ، ولكن إذا حققت في حقيقة تلك الرايات ومنشأ ظهورها وما تطمح له وتسعى إليه، ما تجدها إلا بنود الضلال اتخذها أهلها حيلاً و مطية للإضلال ، فإن أردت - يا أيها المسلم الكريم - أن تقف على شيء من ذلك ،

فتأمل - بارك الله فيك - في شعار الخوارج والرافضة والصوفية والمعتزلة والمشبهة والنفاة والمستشرقين والكوثريين مثلاً ، ما تجدها إلا من جنس ما نهيتك إليه وأرشدك للتأمل فيه وليعلم أن هذا السلاح من أفتك الأسلحة الخبيثة التي ينخر في جسم الأمة الإسلامية ، وقد تنبه اليهود والنصارى له فاستعملوه في تخريب عقول أبناء الإسلام ، وذلك بمشاركتهم في العلوم الإسلامية والاحتكاك بأهلها ومعاشرتهم في حياتهم اليومية ، فحققوا به من إنجازاتها الخبيثة ومأربهم الخسيسة ما لم يكن في حسابهم في تحطيم الأمة الإسلامية ، وهذا لا يخفى على أهل العلم ودعاة السنة ، فإذا كان كذلك فلا غرابة إذاً أن يستعمله كل صاحب الضلالة لتمرير باطله وزخرفة ضلاله، وتقوية شوكته وتزيين نحلته ، وما تنن الدعوة السلفية في هذه الآونة بعدما أخذت قوتها إلا من طرز جنود حملة هذا السلاح الذي

أنهكوا به عاتقها وطمسوا به حقائقها ، فكم سعوا بتلك الشعارات الجوفاء والثورات الهوجاء
والحملات العمياء في تخريب السنة و أصولها وتشويه سمعة أهلها ، فلا يخفى على أهل
السنة أي دور لعبته القطبية والسرورية مع الدعوة السلفية لتحقيق هذه الأغراض
الدسيسة والمطامع الخسيسة ، وعلى منوالها سار الحداثية والمأربية وكذا الحلبية والآن
اتباع يحيى الحجوري، فمن ذلك ما أثر به العفري ويوسف العنابي فيما يخص التشكيك في
مشروعية الأذن الأول ليوم الجمعة الذي سنه الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله
عنه ، فما إن قام أهل السنة والجماعة وعلى رأسهم الإمام المجاهد ربيع بن هادي المدخلي
حفظه الله يذب عن الخليفة الراشد - رضي الله عنه - وسنته المشروعة ويدعو إلى
الجماعة ، إلا وأقاموا الدنيا ولم يقعدوها بتنقيص منزلة الشيخ واستحقار مكانته العلمية التي
شهد لها بها أئمة الدعوة السلفية ، واعتبر وزنها حتى أصحاب الدعوات الخلفية ، ولكن
الفروخ التي تريد أن تصيح مع الديكة لا تقدر هذه المنزلة العالية ، فذهبت تناطح الجبال
الشامخة وتنازعها في علومها الضخمة التي هي بمغل عنها إلا ما كان منها من الثثرة والتخريب
والتشبع بما لم يعط وخلوها من الأهلية والآداب الشرعية والحقوق المرعية التي ينبغي أن
يتحلى بها ويكون عليها طالب العلم في ميادين التحقيقات العلمية ، فلا أطيل على القراء
الكرام في تعرية حقيقة أهل الخصام واستظهار بعض جرائمهم الهجينة، وأنى لها أن تكون
تحقيقات علمية وبحوث سنية يغتر بها عقلاء الأمة الإسلامية !

تطاول العفري على العلماء بالتنقيص والاستحقار ، وغروره بنفسه ، وتقديم فهمه

على فهم السلف الصالح

قال أبو عيسى العفري في (العرف الشذي في بيان خطأ الشيخ ربيع المدخلي في ذبه عن عرفات البرمكي) (ص 02): ((ولقد اطلعت على تعقيب العلامة ربيع المدخلي على مقالتي بمقال أسماه " الذب عن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه " فقرأته لأستفيد من مقاله وتعقيبه ، فلما قرأته رأيت أن أعلق عليه لتحامل الشيخ علي وتحمله لكلامي ما لا يحتمل))

أقول :

هذه نفس غريبة في إطاحة بنصائح العلماء ونسف توجيهاتهم وعدم احترامها ، والتطاول عليهم ، واستنقاص فهمهم وأهليتهم ، ما لا يخفى على من شم رائحة آداب العلم ، وأصالة تعظيم وتقدير وإجلال أئمة الإسلام و الجاحجة الأعلام ، ومما يوضح غرابة هذه النفس وشذوذها وحقدتها الدفين على العلماء وإطاحة بنصائحهم ، ورفع منزلتها فوق منزلتهم ، قوله : "فقرأته لأستفيد من مقاله وتعقيبه ، فلما قرأته رأيت أن أعلق عليه لتحامل الشيخ علي " ، فإن هذا فيه دلالة واضحة في أنه لم يقرأ قراءة المستفيد المستبصر المسترشد ، بل قرأ قراءة المولع بالمخالفة والمحبة للمعارضة ، لأنه لو قرأ قراءة المستفيد لاستفاد من النصيحة ، ولتاب من القبيحة التي شنها على سنة الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ، ولأنهم فهمه في جانب الفهم من هو أكبر منه علماً وأصوب فهماً وأرسخ قدماً ، وكان أولى

به في هذا المقام أن يشكر الشيخ على ما قدم له من النصح لا أن يواجمه بتلك المواجهات الساقطة والتفاهات اللاقطة .

وهذا إن كان يحترم علماء السنة وينظر إليهم بنظر الإجلال والتعظيم ، وأنهم شيوخه وقودته في كل خير وصلاح ، ويروم الفلاح .

قال العلامة ابن جماعة - رحمه الله - في كتابه (تذكرة السامع والمتكلم) (ص 123) عند تنبيهه على النوع السادس من الآداب المرعية التي ينبغي أن يتحلى بها طالب العلم مع شيخه : ((أن يشكر الشيخ على توقيفه على ما فيه فضيلة ، وعلى توبيخه على ما فيه قبيصة ، أو على كسل يعتره ، أو قصور يعاينه أو غير ذلك مما في إيقافه عليه وتوبيخه إرشاده وصلاحه ، ويعد ذلك من الشيخ من نعم الله تعالى عليه باعتناء الشيخ به ونظره إليه ، فإن ذلك أمثل إلى قلب الشيخ وأبعث على الاعتناء بمصالحه .)) ١ هـ.

ولكن ماذا نقول عن بضاعة نشهد الله أنها من إنتاج المصنع ما احترم رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الأنام إذ حكم على بعض أفعاله بالخطأ ، ولا احترم الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - (١) ، فإنها ما تكون إلا من طرز منتوجاته ، لا تحترم الصحابة رضي الله عنهم فضلاً لها أن تحترم علماء الأمة ، وكان كذلك ، فما تكلفهم في تخطئة الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه ورمي سنته ببدعة إلا من قبيل هذا الإجماع والإنتاج الذي أنتجه هذا المصنع التخريبي الإفسادي الذي فاق فساد فالح وباشميل الحدادي

1 (1) انظر إلى ما بينه الشيخ الفاضل عرفات الحمدي - حفظه الله - في كتابه (البيان الفوري بالكشف عن فساد أصول وقواعد يحيى الحجوري) فيما يخص هذه الجرائم ، فلا يستغرب إذا طعنهم في سنية الأذان العثماني ، وإذا كان كذلك فتتقيصهم للعلماء والازدراء من حقوقهم فهذا أهون عندهم بكثير في مقابل تلك الجرائم الفظيعة والأفعال الشنيعة والله المستعان .

فما أهون وأسهل على هذا العفري وجماعته الشاذة من تمجيد بضاعتهم وتصويب فهمهم وإطاحة بفهم علماء الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً كما هو الشأن معاملتهم للأذان الأول الذي سنه الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه .

ومن ذلك قوله في (ص 10) : ((إن الإمام ابن باز رحمه الله وغيره من الأئمة قد تخفى عليهم أمور لا لقلة ، ولكن ذلك طبيعة البشر فهو يعلم ويجهل ويصيب ويخطئ وهذه من المسلمات ...))

فلينظر القراء الكرام إلى هذا التمويه والتلاعب بالحق والتستر من وراء ستاره لإطاحة بسنة أجمع عليها الصحابة الكرام والأئمة الأعلام وسار عليها عمل أهل الإسلام ، فحق أن نقول في شأنها أنها : "كلمة حق أريد بها باطل " .

وليعلم أن هذا المسلك الذي سلكه هذا المتمجد المتكلف لهو من أشنع المسالك وأفظع المهالك التي سلكها أهل البدع والأهواء وأهل الكلام في إطاحة بالسنن وتقديم فهمهم على فهم الصحابة العظام ، وظنوا أنهم ما هم فيه من كثرة الكلام وخوض في مسائل الدين بالجدال والخصام لهو خير ما كان عليه علم الصحابة الكرام .

قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في رسالته القيمة (بيان فضل علم السلف على علم الخلف) (ص: 4) : ((ومما أنكره أئمة السلف الجدال والخصام والمرء في مسائل الحلال والحرام أيضاً ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام ، وإنما أحدث ذلك بعدهم كما أحدثه فقهاء العراقيين في مسائل الخلاف بين الشافعية والحنفية وصنفوا كتب الخلاف ووسعوا البحث والجدال فيها وكل ذلك محدث لا أصل له وصار ذلك علمهم حتى شغلهم ذلك عن العلم النافع ، وقد أنكر ذلك السلف وورد في الحديث المرفوع في السنن : « ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل ثم قرأ { مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ } »

وقال بعض السلف إذا أراد الله بعبد شراً أغلق عنه باب العمل وفتح له باب الجدل

وقال مالك أدركت أهل هذه البلدة وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس اليوم

يريد المسائل ، وكان يعيب كثرة الكلام والفتيا ويقول يتكلم أحدهم كأنه جمل مغتم يقول هو كذا هو كذا بهدر في كلامه وكان يكره الجواب في كثرة المسائل ، ويقول قال الله عز وجل : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي } فلم يأت في ذلك جواب

وقيل له الرجل يكون عالماً بالسنن يجادل عنها قال لا ولكن يخبر بالسنة فان قبل منه وإلا سكت ، وقال المرء والجدال في العلم يذهب بنور العلم ، وقال المرء في العلم يُقسي القلب ويورث الضعن ، وكان يقول في المسائل التي يسئل عنها كثيراً لا أدري

وكان الإمام أحمد يسلك سبيله في ذل ... وقد فتن كثير من المتأخرين بهذا فظنوا أن من كثر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك ، وهذا جهل محض وانظر إلى أكبر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت كيف كانوا.

كلامهم أقل من كلام ابن عباس وهم أعلم منه وكذلك كلام التابعين أكثر من كلام الصحابة والصحابة أعلم منهم وكذلك تابعوا التابعين كلامهم أكثر من كلام التابعين والتابعون أعلم منهم ، فليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال ولكنه نور يقذف في القلب يفهم به العبد الحق ويميز به بينه وبين الباطل ويعبر عن ذلك بعبارات وجيزة محصلة للمقاصد.... وقد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين أنه أعلم ممن تقدم ، فمنهم من يظن في شخص أنه أعلم⁽²⁾ ، من كل من تقدم من الصحابة ومن بعدهم لكثرة بيانه ومقاله ، ومنهم من يقول هو أعلم من الفقهاء المشهورين المتبوعين ، وهذا يلزم منه ما قبله لأن هؤلاء الفقهاء المشهورين المتبوعين أكثر قولاً ممن كان قبلهم فإذا كان من بعدهم أعلم منهم لاتساع قوله كان أعلم ممن كان أقل منهم قولاً بطريق الأولى ، كالثوري والأوزاعي والليث ، وابن المبارك ، وطبقتهم ، ومن قبلهم من التابعين والصحابة أيضاً

2 (2) فيما يبدو أن العفري ويوسف العنابي أعلم من عثمان وكل الصحابة - رضي الله عنهم - الذين أقره على سنية الأذن والله المستعان

فإن هؤلاء كلهم أقل كلاماً ممن جاء بعدهم وهذا تنقص عظيم بالسلف الصالح وإساءة ظن بهم ونسبته لهم إلى الجهل وقصور العلم ولا حول ولا قوة إلا بالله⁽³⁾

ولقد صدق ابن مسعود في قوله في الصحابة أنهم أبر الأمة قلوباً، وأعماقها علوماً، وأقلها تكلفاً، وروي نحوه عن ابن عمر أيضاً، وفي هذا إشارة إلى أن من بعدهم أقل علوماً وأكثر تكلفاً ((١.هـ

وما آفة هذا الهجوم من هذه الشرذمة على الطعن في سنة الخلفاء الراشدين المهديين وتناولها على أئمة السنة الطاهرين إلا ما أستحوذ عليها من العجب والغرور والزهو بالنفس

وذلك أن " المعجب يَغْتَرُّ بِنَفْسِهِ وَبِرَأْيِهِ وَيَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ وَعَذَابَهُ وَيُظُنُّ أَنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ بِمَكَانٍ وَأَنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَّةً وَحَقًّا بِأَعْمَالِهِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ وَعَطِيَّةٌ مِنْ عَطَايَاهُ وَيُخْرِجُهُ الْعُجْبُ إِلَى أَنْ يَثْنِيَ عَلَى نَفْسِهِ وَيَحْمَدَهَا وَيَزَكِّيَهَا وَإِنْ أُعْجِبَ بِرَأْيِهِ وَعَمَلِهِ وَعَقْلِهِ مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ الْإِسْتِفَادَةِ وَمِنَ الْإِسْتِشَارَةِ وَالسُّؤَالِ فَيَسْتَبِدُّ بِنَفْسِهِ وَرَأْيِهِ وَيَسْتَنَكِفُ مِنْ سُؤَالِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ وَرُبَّمَا يُعْجَبُ بِالرَّأْيِ الْخَطِئِ الَّذِي خَطَرَ لَهُ فَيَفْرَحُ بِكَوْنِهِ مِنْ خَوَاطِرِهِ وَلَا يَفْرَحُ بِخَوَاطِرِ غَيْرِهِ فَيَبْصُرُ عَلَيْهِ وَلَا يَسْمَعُ نَصْحَ وَلَا وَعْظَ وَاعْظِ بَلَّ يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِهِ بَعِينَ الْإِسْتِجْهَالِ وَيَصِرُ عَلَى خَطئه فَإِنْ كَانَ رَأْيُهُ فِي أَمْرِ دُنْيَوِي فَيَخْفِقُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ فِي أَمْرِ دِينِي لَا سِيَّمَا يَتَعَلَّقُ بِأَصُولِ الْعَقَائِدِ فِيهِلِكَ بِهِ وَلَوْ اتَّهَمَ نَفْسَهُ وَلَمْ يَثِقْ بِرَأْيِهِ وَاسْتِضَاءَ بِنُورِ الْقُرْآنِ وَاسْتَعَانَ بِعُلَمَاءِ الدِّينِ وَوَاظَبَ عَلَى مَدَارِسَةِ الْعِلْمِ وَتَابَعَ سُؤَالَ أَهْلِ الْبَصِيرَةِ لَكَانَ ذَلِكَ يُوصلُهُ إِلَى الْحَقِّ ((١.هـ⁽⁴⁾

قال العلامة عبدالسلام بن برجس آل عبدالكريم - رحمه الله - في كتابه (عوائق الطلب) (ص 52) : ((ولقد بلينا في هذا الزمن بشرذمة قليلة - والله الحمد - يقرؤون كتاباً أو

(3) فما أعظم جناية العفري وأصحابه على علم وسنة سلفنا الصالح ورمي سننهم بالبدعة

كتابين ، ويحفظون مسألة أو مسألتين ، ثم بعد يوم أو يومين - من أعمارهم في الطلب -
يصبحون مجتهدين ، وليتهم يقتصرون على هذا الخيال الكاسد بل يستصغرون غيرهم من
العلماء ، بله طلبة العلم والدعاة ، ويرون لأنفسهم مكاناً عالياً لا يصل إليه أحد ، يظهر ذلك
علي ملابسهم ، ومشيمهم وكلامهم فإننا لله وإنا إليه راجعون)) اهـ

وقد عد الإمام ابن عثيمين - رحمه الله - هذه الفعلة المشينة والضلالة المنتنة التي عليها
العفري ومن سلك مسلكه ، من الغرور بالنفس والزهو

قال رحمه الله في شرحه (العقيدة السفارينية) (ص 65 - 67) : ((حتى إن بعضهم
قال: إن الأذان الأول للجمعة بدعة ، يا هذا قد سنه الخليفة الراشد الذي أمرنا بإتباعه ،
عثمان بن عفان رضي الله عنه ، قال: وإن لم سنه الرسول عليه الصلاة والسلام

إذن حكم على خليفة المسلمين الثالث، وعلى المسلمين عموماً بالضلال، لأنني لا أعلم إلى
ساعتي هذه أن أحداً من الصحابة أنكروا على عثمان هذا الأذان، فيكون الصحابة رضي
الله عنهم مجمعين على إقرار الضلالة، ويكون الخليفة الراشد ضالاً؛ لأن كل بدعة ضلالة

وهذا - والعياذ بالله - غرور بالنفس وزهو، ولا شك أن من ترفع إلى هذا الحد سوف
يضعه الله، وإن من تواضع لله رفعه الله ... والغالب أن هؤلاء يحرمون بركة العلم، ولا
أعني ببركة العلم ألا يكون عندهم علم واسع، قد يكون عندهم علم واسع، لكن يحرمون
بركته؛ من خشية الإنسان لربه عز وجل وإنايته إليه، والحقيقة أن العلم إذا لم يثمر خشية
الله عز وجل، والإناية إليه، والتعلق به سبحانه وتعالى، واحترام المسلمين، فإنه علم فاقد
البركة، بل قد يختم لمن سلك هذا المسلك بخاتمة سيئة، مثل ما علمنا أناساً علماء فطاحل،
لكنهم - والعياذ بالله - ختم لهم بسوء الخاتمة لأنهم اعتزوا بأنفسهم، وفخروا بأنفسهم، وازدروا
غيرهم، وهذا خطر جداً)) اهـ

مكانة الصحابة رضي الله عنهم عند العفري ، ومنزلتهم في عقيدة ولائه وبرائه

قال العفري في (ص 03) : ((من تأمل عنوان الشيخ ربيع المدخلي عليّ يتوهم بأن المردود عليه رافضي زنديق !! أو خارجي مارق !!)) إلى أن قال : ((قال الشيخ ربيع : فيما يبدو أنك وأمثالك من المتبعين لعثمان وأمثاله من الصحابة الكرام من طراز هذين الرجلين))

أقول

لقد تألم العفري لما أُنقِذ في مخالفته المشينة وترهاته العفنة ، ولم يتألم للخليفة الراشد رضي الله عنه وسنته الشرعية التي سارت عليها الأمة الإسلامية من عهده على يومنا هذا مقرة بشرعيتها السنية ، فهذا إن يدل يدل على استحكام الهوى فيه ، وأنه ينتفض ويزبد ويرغد لانتقام لنفسه ولا يضره إن طعن في السنة وفي أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، كما هو عليه تصرفه الضال من طعنه في سنة الخلفاء الراشدين التي أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بإتباعها وحذر من الخروج عنها .

قال العلامة ابن القيم - رحمه الله - في (إعلام الموقعين) (4 / 115) وهو يبين وجوه حجة سنتهم التي ينبغي اتباعها : ((الْوَجْهُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ: إِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا قَوْلًا أَوْ بَعْضَهُمْ ثُمَّ

خَالَفَهُمْ مُخَالَفٌ مِنْ غَيْرِهِمْ كَانَ مُبْتَدِعًا لِذَلِكَ الْقَوْلِ وَمُبْتَدِعًا لَهُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعُصُّوا عَلَيْهَا بِالتَّوَّاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» وَقَوْلٌ مِنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ يُخَالِفُهُمْ مِنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُمْ⁽⁵⁾

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفَيْتُمْ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّا نَقْتَدِي وَلَا نَبْتَدِي، وَنَتَّبِعُ وَلَا نَبْتَدِعُ، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَرِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّا لَغَيْرِ الدَّجَالِ أَخَوْفَ عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَالِ، أُمُورٌ تَكُونُ مِنْ كِبَرَاءِكُمْ، فَأَيُّمَا مِزِيَةٍ أَوْ رُجِيلٍ أَدْرَكَ ذَلِكَ الزَّمَانَ فَالَسَّمْتُ الْأَوَّلَ، فَالَسَّمْتُ الْأَوَّلَ، فَأَنَا الْيَوْمَ عَلَى السُّنَّةِ ،

وَقَالَ أَيْضًا: وَإِيَّاكُمْ وَالْمُحَدَّثَاتِ؛ فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَقَالَ أَيْضًا: اتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا أَحَذْتَ بِالْأَثَرِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ يُقَالُ عَلَيْكُمْ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْأَثَرِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ، وَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنَّمَا أَقْتَنِي الْأَثَرُ، فَمَا وَجَدْتُ قَدْ سَبَقْنَا إِلَيْهِ غَيْرُكُمْ حَدِيثُكُمْ بِهِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: لَوْ بَلَغَنِي عَنْهُمْ يَغْنِي الصَّحَابَةُ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَاوِرُوا بِالْوُضُوءِ ظُفْرًا مَا جَاوَزْتَهُ بِهِ، وَكَفَى عَلَى قَوْمٍ وَزَرًا أَنْ تُخَالَفَ أَعْمَالُهُمْ أَعْمَالِ أَصْحَابِ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَّهُ لَمْ يَبْتَدِعِ النَّاسُ بِدْعَةً إِلَّا وَقَدْ مَضَى فِيهَا مَا هُوَ دَلِيلٌ وَعِبْرَةٌ مِنْهَا، وَالسُّنَّةُ مَا اسْتَنْبَهَا إِلَّا مَنْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ وَالْحُمُقِ وَالتَّعَمُّقِ، فَارْضَ لِنَفْسِكَ مَا رَضِيَ الْقَوْمُ، وَقَالَ أَيْضًا: قِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ كَمَا قَالُوا، وَاسْكُتْ كَمَا سَكَتُوا؛ فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبَبَصَرٍ نَاقِدٍ كَفُّوا، وَهُمْ عَلَى كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى، وَبِالْفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهَا أُخْرَى ، أَيْ فَلَيْنَ كَانَ الْهُدَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَلَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ، وَلَيْنَ قُلْتُمْ حَدَثَ بَعْدَهُمْ فَمَا أَحَدَثَهُ إِلَّا مَنْ سَلَكَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، وَإِنَّهُمْ لَهُمُ السَّابِقُونَ، وَلَقَدْ تَكَلَّمُوا مِنْهُ بِمَا يَكْفِي، وَوَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، فَمَا دُونَهُمْ مُقَصِّرٌ، وَلَا فَوْقَهُمْ

(5) فـيا ترى هل تترك الأمة الإسلامية سنة خلفائها الراشدين وتتبع العفري وضلالته الهجينة !!؟

مُجَسِّرٌ، وَلَقَدْ قَصَرَ عَنْهُمْ قَوْمٌ فَجَفَوْا، وَطَمَحَ آخَرُونَ عَنْهُمْ فَعَلَوْا، وَإِنَّهُمْ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ، وَقَالَ أَيْضًا كَلَامًا كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَبْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ يَسْتَحْسِنُونَهُ وَيُحَدِّثُونَ بِهِ دَائِمًا، قَالَ: سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِوَلَاةِ الْأَمْرِ بَعْدَهُ سُنَنًا الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتِكْمَالٌ لِمَا لَطَّاعَتِهِ وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا وَلَا تَبْدِيلُهَا وَلَا النَّظَرُ فِي رَأْيٍ مَنْ خَالَفَهَا، فَمَنْ افْتَدَى بِمَا سَنُوا فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا؛ وَمِنْ هُنَا أَخَذَ الشَّافِعِيُّ الْإِحْتِجَاجَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ الرِّجَالِ وَإِنْ زَخَرَفُوهَا لَكَ بِالْقَوْلِ،

وَقَالَ أَيْضًا: مَا حَدَّثُوكَ بِهِ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَخُذْهُ وَمَا حَدَّثُوكَ بِهِ عَنْ رَأْيِهِمْ فَإِنْبِذْهُ فِي الْحُشِّ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: اضْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسْعُكَ مَا وَسِعَهُمْ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكَفَّ عَمَّا كَفُّوا، وَلَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا مِمَّا خُصِّصْتُ بِهِ دُونَ أَسْلَافِكُمْ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَدَّخِرْ عَنْهُمْ خَيْرَ حُجِّي لَكُمْ دُونَهُمْ لِفَضْلِ عِنْدَكُمْ، وَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ لَهُ وَبَعَثَهُ فِيهِمْ وَوَصَفَهُمْ قَالَ: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} [الفتح: 29] (الآيَةُ)) ١هـ.

وبهذا يتبين أن ما أنكره العلامة ربيع المدخلي على ذلك السفيه المتطاول على سنة الخلفاء الراشدين هو عين السنة التي سار عليها سلف الأمة ، وإنه ما من عالم السنة ، بل صاحب كل سنة ، يطلع على ثثرة العفري وشرذمته الجائرة ، وما هم عليه من الأعمال البائرة ، إلا وتأخذه الحمية على سنة الخلفاء الراشدين ويقوم مقام الشيخ ربيع في الذب عنها ، ومن ذلك ما بينه الإمام ابن عثيمين - رحمه الله - في شرح (الأربعين النووية) (ص: 281) بخصوص هذه المسألة إذ قال : ((أن للخلفاء سنة متبعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا فما سنه الخلفاء الراشدون أُعتبر سنة للرسول صلى الله عليه وسلم

ياقراره إياهم، ووجه كونه أقره أنه أوصى باتباع سنة الخلفاء الراشدين ، وهذا نعرف سفه هؤلاء القوم الذين يدعون أنهم متبعون للسنة وهم منكرون لها، ومن أمثلة ذلك :

قالوا: إن الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، لأنه ليس معروفاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو من سنة عثمان رضي الله عنه، فيقال لهم: وسنة عثمان رضي الله عنه هل هي هدر أو يؤخذ بها ما لم يخالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم؟

الجواب: الثاني لا شك، عثمان رضي الله عنه لم يخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في إحداث الأذان الأول، لأن السبب الذي من أجله أحدثه عثمان رضي الله عنه ليس موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت المدينة صغيرة، متقاربة، لا تحتاج إلى أذان أول، أما في عهد عثمان رضي الله عنه اتسعت المدينة وكثر الناس وصار منهم شيء من التهاون فاحتيج إلى أذان آخر قبل الأذان الذي عند مجيء الإمام، وهذا الذي فعله عثمان رضي الله عنه حق وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن له أصلاً من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنه في رمضان كان يؤذن بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنه، بلال رضي الله عنه يؤذن قبل الفجر، وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن أذانه لا لصلاة الفجر ولكن ليوقظ النائم، ويرجع القائم للسحور ، فعثمان رضي الله عنه زاد الأذان الأول من أجل أن يقبل الناس البعيدون إلى المسجد ويتأهبوا ، فهو إذاً سنة من وجهين :

من جهة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر باتباع سنة الخلفاء ورأي عثمان رضي الله عنه خير من رأينا ، ومن جهة أخرى : أن له أصلاً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ((

أصالة حجة سنة الخلفاء الراشدين بل الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - التي سعى

إلى إهدار منزلتها وإطاحة بحجيتها أهل البدع والمقلدة

قال العفري في (ص 04) : ((أمر آخر هل يلزم من ذكر بعض ما اجتهد فيه الصحابي فأخطأ أن يكون من ذكر ذلك طاعنا في الصحابة ثالبا لهم ؟!! أم هذا من الإرهاب الفكري وتحميل الأمور ما لا يحتمل الذي كنت قبل مدة تحذر منه .

ومازال العلماء يذكرون في أصول الفقه وغيره : هل قول الصحابي حجة أم لا ، ويذكرون تحت هذه المسألة مسائل مما وقع لآحادهم مما اجتهد فيه فأخطأ مع إجلالهم للصحابة رضوان الله عليهم))

التعليق :

في هذا الكلام خلط وخطب عجيب ، يُتنزه من ذكره ، إلا ما كان من باب حكايته ليعرف شذوذه ونكارتة وبعده عن الحق ، وليميز بينه وبين الحق .

وذلك أنه قد تقرر عند أهل السنة قاطبة ، أن ما سنه عثمان رضي الله عنه من الأذان الأول ليوم الجمعة أنه من سنة الخلفاء الراشدين التي حث الشارع على اتباعها وحذر من مخالفتها ، ولم يخرج عن هذه السنة إلا من شذ ، وإذا كان كذلك فلا عبرة بمخالفته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله في (مجموع الفتاوى) (24 / 193) مبينا شرعية هذا الأذان : ((وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ هَذَا الْأَذَانُ لَمَّا سَنَّهُ عُثْمَانُ وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ صَارَ أَذَانًا شَرْعِيًّا)) ١.هـ

وقال أيضا في (مجموع الفتاوى) (22 / 234) مبينا ما أحدث مما ليس من الشرع وما هو من سنة الخلفاء الراشدين ، والتي منها الأذان الأول للجمعة : ((وَأَمَّا " قِيَامُ رَمَضَانَ " فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَّهُ لِأُمَّتِهِ وَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً عِدَّةَ لَيَالٍ وَكَانُوا عَلَى عَهْدِهِ يُصَلُّونَ جَمَاعَةً وَفُرَادَى لَكِنْ لَمْ يُدَاوِمُوا عَلَى جَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ لِيَلَّا تُفْرَضَ عَلَيْهِمْ. فَلَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَقَرَّتْ الشَّرِيعَةُ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جَمَعَهُمْ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ وَهُوَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ الَّذِي جَمَعَ النَّاسَ عَلَيْهَا بِأَمْرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ حَيْثُ يَقُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي. عَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَاجِدِ } يَعْنِي الْأَصْرَاسَ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ فِي الْقُوَّةِ. وَهَذَا الَّذِي فَعَلَهُ هُوَ سُنَّةٌ؛ لَكِنَّهُ قَالَ نِعَمْتُ الْبِدْعَةُ هَذِهِ فَإِنَّهَا بِدْعَةٌ فِي اللَّغَةِ لِكَوْنِهِمْ فَعَلُوا مَا لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي مِنَ الْاجْتِمَاعِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ وَهِيَ سُنَّةٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ. وَهَكَذَا إِخْرَاجُ الْيَهُودِ وَالتَّنَازَرِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَهِيَ الْحِجَارُ وَالْيَمَنُ وَالْيَمَامَةُ وَكُلُّ الْبِلَادِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْهُ مُلْكُ فَارِسَ وَالرُّومِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَمَصْرَ الْأَمْصَارِ: كَالْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ وَجَمْعُ الْقُرْآنِ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ وَفَرَضُ الدِّيَّانِ وَالْأَذَانُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاسْتِنَابَةُ مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ خَارِجَ الْمَصْرِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ؛ لِأَنَّهُمْ سَنُّوهُ بِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ سُنَّةٌ. وَإِنْ كَانَ فِي اللَّغَةِ يُسَمَّى بِدْعَةً)) ١.هـ

وقال في (مجموع الفتاوى) (21 / 319) : ((وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: { عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَاجِدِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ

ضَلَالَةٌ { فَمَا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ لَيْسَ بِدْعَةٍ شَرْعِيَّةٍ يَنْهَى عَنْهَا وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى فِي اللُّغَةِ
بِدْعَةٍ لِكَوْنِهِ أُبْتَدِيَ. كَمَا قَالَ عُمَرُ: نِعَمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ وَالَّتِي يَتَأَمُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ)) ١.هـ

وقد سبق لنا أيضا نقل كلام الإمام ابن عثيمين ما يبين حجية هذا الأذان ومشروعيته .

أما ما نثر به في قوله : "هل قول الصحابي حجة أم لا " ، هذه عكازة قديمة مكسورة قد
استعملها النفاة والمقلدة لرد أخبار الصحابة رضي الله عنهم وحججهم السنية ، كما هو شأن
العفري وجماعته ، وقد أجاد وأفاد الإمام ابن القيم - رحمه الله - في دحض وحصد هذه
الشبهة الملعونة بما يكفي ويشفي وذلك في كتابه الممتع (إعلام الموقعين)

حيث قال في (2 / 172 - 173) عند بيان بطلان حجة المقلدة في استدلالهم بقوله صلى
الله عليه وسلم : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي » وَقَالَ:
« اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ » على مشروعية التقليد : ((الْوَجْهُ التَّاسِعُ
وَالْأَرْبَعُونَ: أَنْكُمْ أَوَّلُ مُخَالِفٍ لِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَرَوْنَ الْأَخْذَ بِسُنَّتِهِمْ وَلَا الْإِقْدَاءَ بِهِمْ
وَاجِبًا، وَلَيْسَ قَوْلُهُمْ عِنْدَكُمْ حُجَّةً، وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ غُلَاتِكُمْ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ، وَيَجِبُ
تَقْلِيدُ الشَّافِعِيِّ، فَمِنْ الْعَجَائِبِ احْتِجَاجُكُمْ بِشَيْءٍ أَنْتُمْ أَشَدُّ النَّاسِ خِلَافًا لَهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.
يُوضِّحُهُ الْوَجْهُ الْخَمْسُونَ: أَنَّ الْحَدِيثَ بِجُمْلَتِهِ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَإِنَّهُ أَمَرَ عِنْدَ كَثْرَةِ
الِاخْتِلَافِ بِسُنَّتِهِ وَسُنَّةِ خُلَفَائِهِ، وَأَمَرْتُمْ أَنْتُمْ بِرَأْيِ فُلَانٍ وَمَذْهَبِ فُلَانٍ....

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَا سَنَّهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَوْ أَحَدُهُمْ لِلْأُمَّةِ فَهُوَ حُجَّةٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهَا، فَأَيْنَ
هَذَا مِنْ قَوْلِ فِرْقَةِ التَّقْلِيدِ: لَيْسَتْ سُنَّتُهُمْ حُجَّةً، وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ فِيهَا ؟))

قلت (بشير) : فما أشبه البارحة باليوم وفساد أولئك القوم بفساد المردود عليهم ، تركوا
سنة الخلفاء الراشدين وطعنوا فيها وقلدوا من هم دونهم بالمراحل ، وطعنوا فيمن ينادي
بالائتلاف ، وآثروا الاختلاف .

ومن أراد الوقوف على زيادة فساد هذا القول وما يؤول أمره من الضلال والإفساد
فليرجع إلى الأصل وبالخصوص فصل (الأدلة على وجوب اتباع الصحابة) (4 / 94)

فقد أشبعه الإمام ابن القيم رحمه الله استدلالا وبيانا بما يكفي ويشفي لله دره .

**أما رمية لشيخنا ربيع فيما قام به من ذبه عن الخليفة الراشد وسنته الشرعية ، أن ذلك من
الإرهاب الفكري!**

فهذا من أفسد جرائم القوم الدالة على فظاعة انحرافهم وشدة قبحه ، وإلا فالإرهاب الفكري
، هم به ألصق وله أليق ، ولنا أن نتمثل في هذا المقام بمثل سائر "رمتني بدائها وانسلت "

وذلك أن الإرهاب الفكري تتجلى حقيقته في مكيدات أهل الأهواء والبدع والأفكار
المنحرفة ببث ونشر أفكارهم الهدامة وزبالاتهم العفنة في كتبهم المضللة وإصداراتهم الثائرة
على منهج السلف وأهله المروجة والمزينة لطرائق الباطل بشتى صوره (٢)، كما هو صنيع
أتباع الحجوري من طعنهم في سنة الخلفاء الراشدين والطعن في كل من ذب عنها ورميه
بالدواهي والعظائم ، بل لهم من الجرائم غير ذلك ما يندى له الجبين مما لا يخفى على أهل
السنة والجماعة كما هو منشور في كتاباتهم المذمومة ومنتدياتهم المشؤومة .

وقد ذكر الشيخ زيد المدخلي حفظه الله في كتابه (الإرهاب وآثاره السيئة على الأفراد
والأُم) (ص 28) أن من صور الإرهاب الفكري ما قام به : "عبدالله بن سبأ اليهودي
الذي أظهر الإسلام ليخفي به حقد وكفره به زمن عثمان بن عفان حيث أنه كان ينتقل في
بلدان المسلمين وهو جاد في السعي في تضليلهم حتى استقر به المقام في مصر فقاد الفتنة
وأشعل نارها محادة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم واقتنعت بإرهابه الفكري عصابات
سوء وشر من أن عثمان ارتكب أفعالا منكرة ومظالم ظاهرة ... "

6 (6) (الإرهاب وآثاره السيئة على الأفراد والأُم) (ص 25) للعلامة زيد بن محمد بن هادي
المدخلي حفظه الله

فبالله عليكم يا أهل الإسلام نريد منكم كلمة إنصاف من غير مجاملة ولا إجحاف ، فماذا تقولون عن من يقول أن الأذان الأول ليوم الجمعة بدعة ضلالة ، أليس القائل هذه المقولة الباطلة والفكرة العاطلة ينسب إلى عثمان - رضي الله عنه - " ارتكب أفعالا منكرا ومظالم ظاهرة " وقد أقره عليها الصحابة الكرام !!؟

أليس هذه المقولة المذمومة تفتح " أبواب الطعون المحرمة في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاقدي العلم الشرعي والإيمان ألا وهم الروافض أصحاب الكفر الصريح والفسوق والعصيان ، هو قول الله تعالى : { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا } [الفتح: 29] .

فإن هذه الآية الكريمة ثناء من الله عز وجل على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعهم وأن من انتقص واحدا منهم فقد ارتكس في شرور الماتم كما روى أبو عروة بن الزبير من ولد الزبير قال : كنا عند مالك بن أنس فذكروا رجلا ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ مالك الآية : { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ } حَتَّى بَلَغَ { يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ } . فَقَالَ مَالِكُ : مَنْ أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ فِي قَلْبِهِ غَيْظٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ أَصَابَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، ذَكَرَهَا الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ .

قال القرطبي - رحمه الله - في (تفسيره) (16 / 196) : لَقَدْ أَحْسَنَ مَالِكٌ فِي مَقَالَتِهِ وَأَصَابَ فِي تَأْوِيلِهِ . فَمَنْ نَقَصَ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ طَعَنَ عَلَيْهِ فِي رِوَايَتِهِ فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَبْطَلَ شَرَائِعَ الْمُسْلِمِينَ "

قلت (بشير) : هذا إذا كان من طعن في روايته له هذا الحكم الغليظ ، فما بالك في من طعن في سنتهم التي حث عليها الشارع وحكم عن من خرج عنها بالبدعة ، فماذا سيكون حكمه والله المستعان !

ثم يقولون بعد هذا كله : نحن لا نطعن في الصحابة رضي الله عنهم !!
ما هذا التمويه والفساد والضلال والجهل الذي أتم عليه ؟!

قد ذكر الشيخ زيد المدخلي أن مثل هذه الأفاعيل تفتح لفاقدي العلم الشرعي والإيمان أبواباً للطعن في الصحابة الكرام ، وما مصيبة القوم إلا هذا ، فليتنبه أهل الإسلام لمسالكهم المضللة وأفعالهم المشينة وليكونوا على الحذر منها ، وليعتبر أولى الأبواب ، من هم أصحاب الإرهاب الفكري أمن يدافع عن الصحابة أو من يرميهم بالبدعة !!

تمسكه بأثر ابن عمر - رضي الله عنه - المنكر لرد سنة الخلفاء الراشدين وإجماع الأمة

قد أطالت وتكلفت شذمة الحجوري في تصحيح أثر ابن عمر رضي الله عنه بما لا فائدة فيه ، وقد أبان العلامة المحدث ربيع المدخلي - حفظه الله - عن علته ونكرته بما يغني عن إعادته في صفحتي هذه ، وليس هم أهل الصنعة والشأن حتى ينازعوا الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في هذا الميدان ، فلكل ميدان أهله وفرسانه ، وقد افتضحت بضاعتهم الكاسدة وثرثرتهم الفاسدة وأنه ليس لهم فيه "لا ناقة ولا جمل " ، إلا ما كان من التحريف والتخريف والتمسك بكل الضعيف .

ومن ذلك تشبثه في تقوية أثر ابن عمر بما ذكره الحافظ ابن رجب في كتابه (فتح الباري)
(5 / 452) فيما رواه وكيع في ((كتابه)) عن هشام بن الغاز، قال: سألت نافعا عن الأذان
يوم الجمعة ؟ فقال: قال ابن عمر: " بدعةٌ، وكل بدعة ظلالة ⁽⁷⁾، وإن رآه الناس حسناً " ⁽⁸⁾

وهذا التخريج فيه ما فيه من الإخلال وعدم الاعتماد ، حيث أنه قد عاب أئمة الحديث من
يعتمد في تخرجه على المتأخرين ويترك الأصول والأهات .

قال الإمام الألباني رحمه الله في كتابه (النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب
الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة) (ص 76) في رده على ظلمات ابن
عبد المنان الهدام : ((لو كان الرجل على شيء من العلم لا ستحي من نقل هذا التخريج
الضلل وبواسطة كتاب " الكنز " لا من كده ولا من كد أبيه ! لو أنه كان كما قلت لعلا
وارتفع وخرج من الأصول والأهات - كما يقال : " ومن ورد البحر استقل السواقيا " ! -
ولكن أنى له ذلك وليست غايته في كل تخريجاته إفادة القراء ؟! وإنما التحويش
والهدم ⁽⁹⁾))

وإذا كان كذلك فليأتينا المتمجد بالأصول والأهات التي ذكرت وخرجت هذا الأثر إن كان
من أهل هذه الصنعة الشريفة .

7 (7) كذا وصحيح " ضلالة " ، ولكن المسكين ينقل من المكتبة الشاملة ولا يراعي ما فيها من
الأخطاء والتصحيحات

8 () (العرف الشذي) (ص 16)

9 () كذا صاحبنا هنا غايته هدم سنة الخلفاء الراشدين

وإلا فهذا الذي ذكره ابن رجب أشد النكارة مما حكم عليه الشيخ ربيع المدخلي بالنكارة ، لما فيه من زيادة : " وكل بدعة ضلالة وإن رآه الناس حسناً " ، إذ أنها مباينة ومناقضة لأصل إتباع سنة الخلفاء الراشدين والإجماع

قال الحافظ السخاوي - رحمه الله - في (فتح المغيث) (1 / 332) : ((قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتُهُ يُخَالِفُ الْقَوْلَ، أَوْ يَنْقُضُ الْأَصُولَ، فَأَعْلَمْتُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفُ اعْتِبَارَهُ، أَيْ: لَا تَعْتَبِرْ رُؤَاؤَهُ، وَلَا تَنْتَظِرْ فِي جَرْحِهِمْ ، أَوْ يَكُونُ مِمَّا يَدْفَعُهُ الْحِسُّ وَالْمُشَاهَدَةُ، أَوْ مُبَايَنًا لِنَصِّ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوْ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ ؛ حَيْثُ لَا يَقْبَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ)) اهـ.

إلا أنه هذا الحرف الأخير عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قد ثبت صحته ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم : « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدع ضلالة »

ومن مستبعد أن يستشهد به الإمام الصحابي الجليل ابن عمر على رد سنة الخلفاء الراشدين ويضرب أول الحديث بآخره .

ما سنه الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - من الأذان الأول هو عين طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أمر باتباعها

لقد أطل العفري ما بين (ص 20 إلى 26) في استدلالاته العرجاء وعقليته العوجاء في إثبات أن الأذان الأول الذي سنه الخليفة الراشد واتبعه عليه فضلاء الأمة والأئمة النبلاء

ليس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وطريقته المرضية التي حث على اتباعها ، وهذا منه إجرام ما بعده إجرام ، ومن المؤسف أنه يستشهد بكلام من يرى مشروعية الأذان الأول ليوم الجمعة ومنهم : ابن تيمية ، والشنقيطي والألباني .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد عرفتم كلامه في هذه المسألة فيما نقلنا عنه سابقا أما الإمام الشنقيطي - رحمه الله - فيقول في (أضواء البيان) (8 / 138) :

((تَعْدُدُ الْمُؤَذِّنِينَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَلِبَيِّتَةِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ))

أَوَّلًا: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجُمُعَةِ، صُورُ التَّعْدُدِ لَهَا فِيهِ صُورَتَانِ، صُورَةُ تَعْدُدِ الْأَذَانِ أَيْ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبَعْدَ الْوَقْتِ، وَصُورَةُ تَعْدُدِ الْمُؤَذِّنِينَ بَعْدَ الْوَقْتِ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَمَّا تَعْدُدُ الْأَذَانِ فَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ قَالَ: بَابُ الْأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَسَاقَ حَدِيثَ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الزُّورَاءِ فِيهِ الْأَذَانُ أَوَّلًا لِلْوَقْتِ كَبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ، وَفِيهِ أَذَانٌ قَبْلَ الْوَقْتِ زَادَهُ عُثْمَانُ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ، وَهُوَ الْمَعْنَى الثَّلَاثُ، وَالْإِثْنَانِ الْآخَرَانِ هُمَا الْأَذَانُ لِلْوَقْتِ، وَالْإِقَامَةُ الْمُوجُودَانِ مِنْ قَبْلُ

وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الشَّرْحِ تَنْبِيْهًا قَالَ فِيهِ: وَرَدَّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْخَبَرَ بِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي زَادَ الْأَذَانَ فِي تَفْسِيرِ جُوَيْرٍ عَنِ الصَّحَّاحِ عَنْ زِيَادَةَ الرَّائِي، عَنْ بُرْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ مُعَاذٍ أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ مُؤَذِّنِيَهُ أَنْ يُؤَذِّنَا لِلنَّاسِ الْجُمُعَةَ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ النَّاسُ، وَأَمَرَ أَنْ يُؤَذِّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ، كَمَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: نَحْنُ ابْتَدَعْنَاهُ لِكَثْرَةِ الْمُسْلِمِينَ أَهـ

ثُمَّ نَاقَشَ ابْنُ حَجَرٍ هَذَا الْأَثَرَ وَقَالَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ وَجَدَ لَهُ مَا يُقَوِّيه إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ

فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَعَدُّ الْأَذَانِ لِلْجُمُعَةِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَعِنْدَ دُخُولِهِ، سَوَاءً مِنْ عُمَرَ أَوْ مِنْ عُثْمَانَ
أَوْ مِنْهُمَا مَعًا، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا.))

أما الإمام الألباني - رحمه الله - فقد بين مذهبه العلامة الشيخ ربيع في (الذب عن الخليفة
الراشد عثمان - رضي الله عنه) حيث قال : ((التعليق: في هذا النقل عن الألباني بهذه
الطريقة تلبس وغش ، فالألباني سئل عن الأذان العثماني، فأجاب على السؤال إجابة
علمية مفصلة، وسأختار فقرات من الإجابة لطولها

الأولى: قوله: متى يشرع الأذان العثماني

ثم بيّن ذلك بقوله : فإذاً إنما يكون الاقتداء به - رضي الله عنه - حقاً عندما يتحقق
السبب الذي من أجله زاد عثمان الأذان الأول، وهو "كثرة الناس وتباعد منازلهم عن
المسجد كما تقدم"، "الأجوبة النافعة" (ص 10)

فهو يرى جواز الاقتداء بعثمان - رضي الله عنه - عندما يتحقق السبب...الخ.))

أما الإمام الهمام المحقق ابن القيم - رحمه الله - فهو أشرف من أن يتفوه بزبالات العفري ،
أو تدور في مخيلته لما قد عرف عنه من شدته على من يردون سنة الخلفاء الراشدين ،
بل أقوال وآثار الصحابة رضي الله عنهم ، ولما هو معروف عنه من نزاهته في تحقيقاته
العلمية وشدة احترامه للآثار الصحابية والحجج السلفية .

وليعلم أن أهل العلم والفقه قد التمسوا عللاً شرعية مبينة مشرعية الأذان الأول الذي زاده
عثمان رضي الله عنه ، وأنه من طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي حث على
اتباعها ، ومن ذلك :

قال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في (العرف الشذي شرح سنن الترمذي) (2/26)

((ثم الأذان الثاني وإن حدث في عهد عثمان ولكنه لا يقال بأنه بدعة - عياذاً بالله - فإنه من مجتهدات عثمان، وأما وجه الاجتهاد فظاهر على مذهب الشافعي فإنه صرح بجواز تكرار الأذان لصلاة واحدة ولو أربع مرات عند الضرورة، وأما على مذهب الأحناف فيقال: أولاً إن التكرار مشروع للضرورة مثل التكرار في الفجر، فإنه كان أحدهما للتسحير، كما صرح محمد في كتاب الحجج بأن الأول كان للتسحير، وأيضاً في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين.. إلخ» وفي شرح هذا الحديث قولان، قيل: إن سنة الخلفاء والطريقة المسلوكة عنهم أيضاً سنة وليس بدعة، وقيل: إن سنة الخلفاء في الواقع سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وإنما ظهرت على أيديهم، ويمكن لنا أن نقول: إن الخلفاء الراشدين مجازون في إجراء المصالح المرسلة، وهذه المرتبة فوق مرتبة الاجتهاد، وتحت مرتبة التشريع، والمصالح المرسلة: الحكم على اعتبار علة لم يثبت اعتبارها من الشارع، وهذا جائز للخلفاء الراشدين لا للمجتهدين، وزعم البعض أن الخلفاء الراشدين ليس لهم إلا ما للمجتهدين، وهذا غير صحيح، وبعض مسائل أبي حنيفة تدل على أن لهم مساعاً إجراء المصالح المرسلة، وعض عليها بالنواجذ فلعل عثمان عمل بالمصالح المرسلة في الأذان، وقبله الأمة المحمدية)) اهـ.

قلت (بشير) : يا ليت العفري أخذ منه تحقيقه كما أخذ منه عنوانه !!

وقال الإمام ابن عثيمين - رحمه الله - في شرح (الأربعين النووية) (ص: 281) : ((أن للخلفاء سنة متبعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا فما سنه الخلفاء الراشدون أُعتبر سنة للرسول صلى الله عليه وسلم بإقراره إياهم، ووجه كونه أقره أنه أوصى باتباع سنة الخلفاء الراشدين ، وبهذا نعرف سفه هؤلاء القوم الذين يدعون أنهم متبعون للسنة وهم منكرون لها، ومن أمثلة ذلك :

قالوا: إن الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، لأنه ليس معروفاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو من سنة عثمان رضي الله عنه، فيقال لهم: وسنة عثمان رضي الله عنه هل هي هدر أو يؤخذ بها ما لم يخالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

الجواب: الثاني لا شك، عثمان رضي الله عنه لم يخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في إحداث الأذان الأول، لأن السبب الذي من أجله أحدثه عثمان رضي الله عنه ليس موجوداً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت المدينة صغيرة، متقاربة، لا تحتاج إلى أذان أول، أما في عهد عثمان رضي الله عنه اتسعت المدينة وكثر الناس وصار منهم شيء من التهاون فاحتيج إلى أذان آخر قبل الأذان الذي عند مجيء الإمام، وهذا الذي فعله عثمان رضي الله عنه حق وسنة النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم إن له أصلاً من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنه في رمضان كان يؤذن بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنه، بلال رضي الله عنه يؤذن قبل الفجر، ويُن النبي صلى الله عليه وسلم أن أذانه لا لصلاة الفجر ولكن ليقظ النائم، ويرجع القائم للسحور ، فعثمان رضي الله عنه زاد الأذان الأول من أجل أن يقبل الناس البعيدون إلى المسجد ويتأهبوا ، فهو إذاً سنة من وجهين :

من جهة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر باتباع سنة الخلفاء ورأي عثمان رضي الله عنه خير من رأينا ، ومن جهة أخرى : أن له أصلاً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ((فعرض يا أيها السني على هذه التحقيقات بالنواجز وإياك وبنيات الطريق والمهالك .

وهنا نكتة لطيفة وهي : أن ما قام به عثمان رضي الله عنه ما هو إلا إعمال قوله تعالى :

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} [الجمعة:9] ،

ولهذا عد أئمة التفسير فعله هذا من تفسير هذه الآية الكريمة ، وأوردوا أثره عندها .

قال الإمام البغوي - رحمه الله - في (معالم التنزيل) (83 / 5) : ((قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ } أَيُّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ... وَأَرَادَ بِهَذَا التَّيَادُ الْأَذَانَ عِنْدَ قُعُودِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ لِلْخُطْبَةِ

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ [بْنُ أَحْمَدَ] الْمَلِيجِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّعِيبِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ
ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا آدَمُ ثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ
النِّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَبْيَ بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النِّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الزُّورَاءِ))

وقال العلامة الأصولي عطية سالم في شرحه (الأربعين النووية) (61 / 8)

((اتخذ عثمان للأذان الأول يوم الجمعة : ثم قال: " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهديين من بعدي " ، وسنة الخلفاء مثل ما فعله عثمان عندما اتسع العمران في المدينة ،
فسن عثمان الأذان الأول يوم الجمعة قبل الوقت، وجعل هذا الأذان على الزوراء، وكانت
تبعد عن المسجد نحواً من مائتين متراً تقريباً؛ وذلك لأجل أن يرجع الناس من أسواقهم إلى
البيوت، لتهيئوا لأداء الجمعة؛ ولذا يمكن لقائل أن يقول: لعل عثمان رضي الله عنه أخذ
ذلك من المصلحة التي تقتضيها

ويمكن أن يستند لهذا الفعل بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} [الجمعة:9] ، وقد أجمع الفقهاء أن من كان بعيد الدار، ولو
مكث في مكانه حتى يسمع النداء لم يدرك الخطبة أو يفوته شيء من الصلاة، فإنه يتعين
في حق هذا بالذات أن يسعى إلى ذكر الله قبل النداء إليها، كما في القاعدة: (ما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب) ، فرأى عثمان رضي الله تعالى عنه أن أهل السوق لو بقوا في
أسواقهم حتى ينادى للجمعة عند دخول الوقت، فإنه لا يسعهم أن يأتوا إلى صلاة الجمعة
من دكاكينهم وأسواقهم، ويحتاجون إلى الرجوع إلى البيوت للاغتسال أو الوضوء، فلم يبق
عندهم وقت، فرأى أن يجعل أذاناً قبل الوقت لهذه المصلحة

ومن هنا أخذ الفقهاء أنه إذا اتسعت البلدة فيشرع أن يجعل أكثر من مؤذن، كما قال مالك:
إذا اتسع المعسكر فإن على القائد أن يجعل عدة مؤذنين لتنبيه الناس، إلا أذان صلاة
المغرب لضيق الوقت ، ولذلك شرع الأذان الأول لصلاة الصبح، وهذا من أصل السنة،

ويمكن أن يقال: إن عثمان قاس أذان الجمعة على أذان الصبح؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم سن أذانين للفجر سوى الإقامة، وقال صلى الله عليه وسلم: " إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم " ، فكان بلال ينادي قبل الفجر، ويجوز بعد ندائه الأكل والشرب للصائم، حتى إذا نادى ابن أم مكتوم أمسك من يريد الصوم عن الأكل والشرب، وقال: " الفجر فجران: فجر يحل فيه الطعام، وتحرم فيه الصلاة، وفجر تحل فيه الصلاة، ويحرم فيه الطعام " ، وهكذا كان الخلفاء الراشدون لهم من السنن ما يستند إليه العلماء فيما بعد ((١.هـ

وبهذا يتبين للقارئ الكريم أن ما قام به الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه من زيادة الأذان الأول في يوم الجمعة أنه ما هو إلا إعمال للقرآن والسنة ومقاصد الشريعة ، وقد فهم ذلك الصحابة الكرام رضي الله عنهم .

مخالفة العفري للإمام مقبل بن هادي الوادعي في طريقة منهجه واستدلاله واحترامه السلف الصالح وأئمة الإسلام وفي دعوته إلى الائتلاف ونبذ الفرقة والاختلاف

قال العفري في (ص 29) : ((قولكم حفظكم الله عند قول الإمام الوادعي رحمه الله :

"ولسنا نقول : إن عثمان - رضي الله عنه - مبتدع لكن نقول : اجتهد والدليل يخالف
اجتهاده ومن علم الدليل ثم عمل بخلاف الدليل يعد مبتدعاً اهـ (غارة الأشرطة 1/164)

يقال: هذا كلام عجيب من الشيخ مقبل غفر الله له-، فهل عثمان والصحابة والتابعون
وأئمة الإسلام جملوا هذا الدليل وعملوا بخلافه؟

إن الصحابة الكرام لأعلم الناس بأدلة الإسلام وأفقههم فيها، وأشد الناس تمسكاً بها وغيره
عليها، وليس هذا الأذان الذي أقره بمخالف لها. "

هذا تعقيب عجيب على إمام أنت من أعرف الناس به ...))

التعليق

وأعجب وأعجب منه جرأتك على تخطئة الصحابة الكرام ، وتقليدك الأعمى لمن ليس بحجة
لإطاحة بسنة الخلفاء الراشدين والصحابة رضي الله عنهم ، وأنت تزعم أنك من أهل
الاتباع ، وإن كان ما أنت فيه إلا من مسالك أهل التقليد و الابتداع ، لأنه لا يتصور أن
يجهل الصحابة الكرام وأئمة التابعين العظام أن ما فعله عثمان رضي الله عنه بدعة ، ثم يأتي
من بعدهم من يتفطن لذلك وهو انزل منهم بمراحل في العلم والدراية !!

قال العلامة ابن القيم في (إعلام الموقعين) (4 / 112 : ((الوجه الثالث والأربعون: أن
الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا أَوْ حَكَمَ بِحُكْمٍ أَوْ أَفْتَى بِفُتْيَا فَلَهُ مَدَارِكٌ يَنْفَرِدُ بِهَا عَنَّا، وَمَدَارِكٌ نُشَارِكُهُ
فِيهَا، فَأَمَّا مَا يَخْتَصُّ بِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَفَاهَا أَوْ
مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّ مَا انْفَرَدُوا بِهِ مِنْ الْعِلْمِ عَنَّا
أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحَاطَ بِهِ، فَلَمْ يَزِدْ كُلُّ مِنْهُمْ كُلَّ مَا سَمِعَ، وَأَيُّنَ مَا سَمِعَهُ الصَّدِيقُ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - وَالْفَارُوقُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَى مَا رَوَوْهُ؟

فَلَمْ يَزِدْ عَنْهُ صَدِيقُ الْأُمَّةِ مَائَةَ حَدِيثٍ، وَهُوَ لَمْ يَغْبِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فِي شَيْءٍ مِنْ مَشَاهِدِهِ، بَلْ صَحِبَهُ مِنْ حِينِ بُعِثَ بَلْ قَبْلَ الْبُعْثِ إِلَى أَنْ تُوفِّيَ، وَكَانَ أَعْلَمَ

الأُمَّة بِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ وَفَعَلِهِ وَهَدْيِهِ وَسِيرَتِهِ، وَكَذَلِكَ أَجَلَةُ الصَّحَابَةِ رَوَايَتُهُمْ قَلِيلَةٌ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا سَمِعُوهُ مِنْ نَبِيِّهِمْ، وَشَاهَدُوهُ، وَلَوْ رَوَوْا كُلَّ مَا سَمِعُوهُ وَشَاهَدُوهُ لَزَادَ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، فَإِنَّهُ إِنَّمَا صَحِبَهُ نَحْوُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْكَثِيرَ، فَقَوْلُ الْقَائِلِ " لَوْ كَانَ عِنْدَ الصَّحَابِيِّ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَذَكَرَهُ " قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ سِيرَةَ الْقَوْمِ وَأَحْوَالَهُمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَبْأُوْنَ الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيُعْظِمُونَهَا وَيَقْلِلُونَهَا خَوْفَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، وَيُجَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ الَّذِي سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِرَارًا، وَلَا يُصَرِّحُونَ بِالسَّمَاعِ، وَلَا يَقُولُونَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

فَبَلِّغْ الْفِتْوَى الَّتِي يُفْتِي بِهَا أَحَدُهُمْ لَا تَخْرُجْ عَنْ سِتَّةِ أَوْجُهٍ .

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ سَمِعَهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَمِعَهَا مِنْ سَمِعَهَا مِنْهُ .

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فَهَمَهَا مِنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَهَمًّا خَفِيًّا عَلَيْنَا .

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهِمَا مَلُؤُهُمْ، وَلَمْ يَنْقُلْ إِلَيْنَا إِلَّا قَوْلَ الْمُفْتِي بِهَا وَحْدَهُ .

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ لِكَمَالِ عِلْمِهِ بِاللُّغَةِ وَدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اقْتَرَدَ بِهِ عَنَّا، أَوْ لِقَرَأَيْنِ حَالِيَّةٍ اقْتَرَنْتَ بِالْخِطَابِ، أَوْ لِمَجْمُوعِ أُمُورٍ فَهَمُّوْهَا عَلَى طُولِ الزَّمَانِ مِنْ رُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُشَاهَدَةِ أَفْعَالِهِ، وَأَحْوَالِهِ وَسِيرَتِهِ وَسَمَاعِ كَلَامِهِ وَالْعِلْمِ بِمَقَاصِدِهِ وَشُهُودِ تَنْزِيلِ الْوَحْيِ وَمُشَاهَدَةِ تَأْوِيلِهِ بِالْفِعْلِ، فَيَكُونُ فَهَمٌّ مَا لَا نَفْهَمُهُ نَحْنُ، وَعَلَى هَذِهِ التَّقَادِيرِ الْخَمْسَةِ تَكُونُ فَتَوَاهُ حُجَّةٌ يَحِبُّ اتِّبَاعُهَا .

السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ فَهَمٌّ مَا لَمْ يُرِدْهُ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَأَخْطَأَ فِي فَهْمِهِ، وَالْمُرَادُ غَيْرُ مَا فَهَمَهُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ حُجَّةً، وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّ وَقُوعَ اخْتِمَالٍ مِنْ خَمْسَةِ أَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ مِنْ وَقُوعِ اخْتِمَالٍ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، هَذَا مَا لَا يَشْكُ فِيهِ عَاقِلٌ،

وَذَلِكَ يُفِيدُ طَنًا غَالِبًا قَوِيًّا عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ فِي قَوْلِهِ دُونَ مَا خَالَفَهُ مِنْ أَقْوَالٍ مِنْ بَعْدِهِ،
وَلَيْسَ الْمَطْلُوبُ إِلَّا الظَّنُّ الْغَالِبُ، وَالْعَمَلُ بِهِ مُتَعَيِّنٌ، وَيَكْفِي الْعَارِفُ هَذَا الْوَجْهَ
فَصَلُّ :

هَذَا فِيمَا انْفَرَدُوا بِهِ عَنَّا، أَمَّا الْمَدَارِكُ الَّتِي شَارَكْنَاهُمْ فِيهَا مِنْ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ وَالْأَقْسِيسَةِ فَلَا
رَيْبَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَبْرَ قُلُوبًا، وَأَعَمَّقَ عِلْمًا، وَأَقْلَلَ تَكَلُّفًا، وَأَقْرَبَ إِلَى أَنْ يُوقِفُوا فِيهَا لِمَا لَمْ يُوقَفْ
لَهُ نَحْنُ؛ لِمَا حَصَّهَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ تَوْقُذِ الْأَذْهَانِ، وَفَصَاحَةِ اللِّسَانِ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ، وَسَهُولَةِ
الْأَخْذِ، وَحُسْنِ الْإِذْرَاكِ وَسُرْعَتِهِ، وَقَلَّةِ الْمُعَارِضِ أَوْ عَدَمِهِ، وَحُسْنِ الْقَصْدِ، وَتَقْوَى الرَّبِّ
تَعَالَى؛ فَالْعَرَبِيَّةُ طَبِيعَتُهُمْ وَسَلِيقَتُهُمْ، وَالْمَعَانِي الصَّحِيحَةُ مَرْكُوزَةٌ فِي فِطْرِهِمْ وَعُقُولِهِمْ، وَلَا
حَاجَةَ بِهِمْ إِلَى النَّظَرِ فِي الْإِسْنَادِ وَأَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَعِلَلِ الْحَدِيثِ وَالْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ، وَلَا إِلَى
النَّظَرِ فِي قَوَاعِدِ الْأُصُولِ وَأَوْضَاعِ الْأُصُولِيِّينَ، بَلْ قَدْ غَنَوْا عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَيْسَ فِي حَقِّهِمْ
إِلَّا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا، وَقَالَ رَسُولُهُ كَذَا، وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ كَذَا وَكَذَا، وَهُمْ
أَسْعَدُ النَّاسِ بِهَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَأَخْطَى الْأُمَّةَ بِهِمَا، فَقَوَاهُمْ مُتَوَفِّرَةٌ مُجْتَمِعَةٌ

عَلَيْهِمَا، وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ فَقَوَاهُمْ مُتَفَرِّقَةٌ، وَهَمُّهُمْ مُتَشَعِّبَةٌ، فَالْعَرَبِيَّةُ وَتَوَابِعُهَا قَدْ أَخَذَتْ مِنْ
قُوَى أَذْهَانِهِمْ شُعْبَةً، وَالْأُصُولُ وَقَوَاعِدُهَا قَدْ أَخَذَتْ مِنْهَا شُعْبَةً، وَعِلْمُ الْإِسْنَادِ وَأَحْوَالِ
الرُّوَاةِ قَدْ أَخَذَ مِنْهَا شُعْبَةً، وَفَكَرُّهُمْ فِي كَلَامِ مُصَنِّفِيهِمْ وَشَيْوُخِهِمْ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ، وَمَا أَرَادُوا
بِهِ قَدْ أَخَذَ مِنْهَا شُعْبَةً، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى النُّصُوصِ النَّبَوِيَّةِ إِنْ كَانَ
لَهُمْ هَمٌّ تُسَافِرُ إِلَيْهَا وَصَلُوا إِلَيْهَا بِقُلُوبٍ وَأَذْهَانٍ قَدْ كَلَّتْ مِنَ السَّيْرِ فِي غَيْرِهَا

وَأَوْهَنَ قَوَاهُمْ مُوَاصَلَةُ السَّرَى فِي سِوَاهَا، فَأَذْرَكُوا مِنَ النُّصُوصِ وَمَعَانِيهَا بِحَسَبِ تِلْكَ الْقُوَّةِ،
وَهَذَا أَمْرٌ يُحْسُ بِهِ النَّاطِرُ فِي مَسْأَلَةٍ إِذَا اسْتَعْمَلَ قُوَى ذَهْنِهِ فِي غَيْرِهَا، ثُمَّ صَارَ إِلَيْهَا وَافَاهَا
بِذَهْنٍ كَالِ قُوَّةٍ ضَعِيفَةٍ، وَهَذَا شَأْنٌ مَنْ اسْتَفْرَعَ قُوَاهُ فِي الْأَعْمَالِ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ تَضَعُفُ
قُوَّتُهُ عِنْدَ الْعَمَلِ الْمَشْرُوعِ، كَمَنْ اسْتَفْرَعَ قُوَّتَهُ فِي السَّمَاعِ الشَّيْطَانِيِّ فَإِذَا جَاءَ قِيَامُ اللَّيْلِ قَامَ
إِلَى وَرْدِهِ بِقُوَّةٍ كَالَّةٍ وَعَزِيمَةٍ بَارِدَةٍ، وَكَذَلِكَ مَنْ صَرَفَ قُوَى حُبِّهِ، وَإِرَادَتِهِ إِلَى الصُّورِ أَوْ الْمَالِ

أَوْ الْجَاهِ، فَإِذَا طَالَ قَلْبُهُ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ فَإِنْ انْجَذَبَ مَعَهُ انْجَذَبَتْ بِقُوَّةٍ ضَعِيفَةٍ قَدْ اسْتَفْرَعَهَا فِي مَحَبَّةِ غَيْرِهِ، فَمَنْ اسْتَفْرَعَ قُوَى فِكْرِهِ فِي كَلَامِ النَّاسِ، فَإِذَا جَاءَ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ جَاءَ بِفِكْرَةٍ كَالَّةٍ فَأَعْطَى بِحَسَبِ ذَلِكَ.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الصَّحَابَةَ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَاجْتَمَعَتْ قُوَاهُمْ عَلَى تَيْنِكَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ فَقَطْ، هَذَا إِلَى مَا خُصُّوا بِهِ مِنْ قُوَى الْأَذْهَانِ وَصَفَائِهَا، وَصِحَّتِهَا وَقُوَّةُ إِدْرَاكِهَا، وَكَمَالِهِ، وَكَثْرَةُ الْمُعَاوِنِ، وَقَلَّةُ الصَّارِفِ، وَقُرْبُ الْعَهْدِ بِنُورِ النُّبُوَّةِ، وَالتَّلَقِّي مِنْ تِلْكَ الْمَشْكَاتِ النَّبَوِيَّةِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا حَالَنَا وَحَالَهُمْ فِيمَا تَمَيَّزُوا بِهِ عَلَيْنَا، وَمَا شَارَكْنَاهُمْ فِيهِ فَكَيْفَ نَكُونُ نَحْنُ أَوْ شَيْوَحُنَا أَوْ شَيْوَحُهُمْ أَوْ مَنْ قَلْدَنَاهُ أَسْعَدَ بِالصُّوَابِ مِنْهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ؟ وَمَنْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِهَذَا فَلْيَعْرِضْهَا مِنَ الدِّينِ وَالْعَمَلِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ))

قلت (بشير) : قال الإمام : " وَمَنْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِهَذَا فَلْيَعْرِضْهَا مِنَ الدِّينِ وَالْعَمَلِ "

إليك هذه يا عفري فما أثقلها عليك ، إن كنت تعتبر وترعوي

وقال أيضا في (4 / 116) : ((الْوَجْهُ السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كُلِّ عَصْرِ وَمَضِيٍّ يَحْتَاجُونَ بِمَا هَذَا سَبِيلُهُ مِنْ فَتَاوَى الصَّحَابَةِ وَأَقْوَالِهِمْ، وَلَا يُنْكِرُهُ مُنْكَرٌ مِنْهُمْ، وَتَصَانِيفُ الْعُلَمَاءِ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ، وَمُنَاطَرَاتُهُمْ نَاطِقَةٌ بِهِ

قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ: أَهْلُ الْأَعْصَارِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِمَا هَذَا سَبِيلُهُ، وَذَلِكَ مَشْهُورٌ فِي رِوَايَاتِهِمْ وَكُتُبِهِمْ وَمُنَاطَرَاتِهِمْ وَاسْتِدْلَالَاتِهِمْ، وَيَمْتَنِعُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ إطباق هؤلاء كُلِّهِمْ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ وَلَا نَصَبَهُ دَلِيلًا لِلْأُمَّةِ، فَأَيُّ كِتَابٍ شِدَّتْ مِنْ كُتُبِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْحُكْمِ وَالِدَّلِيلِ وَجَدَتْ فِيهِ الْإِسْتِدْلَالَ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَوَجَدَتْ ذَلِكَ طِرَازَهَا وَزِينَتَهَا، وَلَمْ تَجِدْ فِيهَا قَطُّ لَيْسَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ حُجَّةً، وَلَا يَحْتَجُّ بِأَقْوَالِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَفَتَاوِيهِمْ، وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَيْفَ يَطْلُبُ قَلْبُ عَالِمٍ يَهْدِمُ عَلَى أَقْوَالِ مَنْ وَافَقَ رَبُّهُ تَعَالَى فِي غَيْرِ حُكْمٍ فَقَالَ

وَأَفْتَى بِحَضْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَةِ مَا قَالَ لَفْظًا وَمَعْنَى
قَوْلَ مُتَأَخِّرٍ بَعْدَهُ لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الرَّثْبَةُ وَلَا يُدَانِيهَا؟

وَكَيْفَ يَظُنُّ أَحَدٌ أَنَّ الظَّنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ آرَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَرْجَحُ مِنَ الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْ
فِتَاوَى السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ شَاهَدُوا الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ وَعَرَفُوا التَّأْوِيلَ وَكَانَ الْوَحْيُ يَنْزِلُ
خِلَالَ بُيُوتِهِمْ وَيَنْزِلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ؟⁽¹⁰⁾

قَالَ جَابِرٌ: وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، فَمَا
عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ، فِي حَدِيثِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ، فَمُسْتَنْدُهُمْ فِي مَعْرِفَةِ مُرَادِ الرَّبِّ تَعَالَى
مِنْ كَلَامِهِ مَا يُشَاهِدُونَهُ مِنْ فِعْلِ رَسُولِهِ وَهَدْيِهِ الَّذِي هُوَ يُفَصِّلُ الْقُرْآنَ وَيُفَسِّرُهُ، فَكَيْفَ
يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ؟ هَذَا عَيْنُ الْمَحَالِ))

وبهذا يتبين أن ما نبه عليه الشيخ ربيع وقرره هو عين الصواب الذي يتماشى مع نصوص
القرآن والسنة وتقريرات الأئمة ، ورحم الله الإمام مقبل بن هادي الوادعي ، فانعم به وأكرم
على ما قام به من خدمة السنة والجهاد من أجلها والذب عن أهلها ، وما له من المواقف
الصارمة في مواجهة أهل الأهواء والبدعة والدعوة إلى الجماعة والالتفاف حول علماء السنة
والجماعة ، ومؤلفاته ونصائحه وتوجيهاته في ذلك أشهر من أن تذكر ، فكم كان رحمه الله يجل
أئمة السلف ، وأئمة العصر وينصح بهم ، وبالرجوع إليهم ، وبأخص الذكر الإمام ابن باز
والألباني وابن عثيمين وربيع المدخلي .

أما ما خالف فيه الشيخ - رحمه الله - لسنة الخلفاء الراشدين وإجماع الأمة ، فيرد عليه
مثله مثل غير من الأئمة ممن قد أخطأ ، وتحفظ كرامته ، وهذا ليس فيه أي غضاضة أو
تنقيص من منزلته ، بل هذه كرامة لمكانته

10(11) إليك هذا الهدى والعلم يا عفري فتأمله ، وتب إلى الله واعلم أنه لا ينفَعُكَ عند الله عز
وجل

لا الحجوري ولا غيره إلا أن تكون متبعا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ومقتديا بأصحابه الكرام

قال فضيلة الشيخ المجلد عبد الله بن عبد الرحيم البخاري - حفظه الله - في (أهميته الرد على المخالف، وبيان جملة من ثماره/ الحلقة الثالثة) : ((عقد العلامة الشاطبي في (الموافقات)(132/5-140) فضلاً حوى نحواً مما قاله الإمام ابن القيم هنا من التحذير من زلّة العالم وعدم متابعتة فيها، فقال بعد أن نقل عدداً من الآثار في الباب :

" هذا كله وما أشبهه دليل على طلب الحذر من زلّة العالم، وأكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه، و الوقوف دون أقصى المبالغة في البحث عن النصوص فيها، وهو وإن كان على غير قصد ولا تعمّد وصاحبه معذور ومأجور، لكن مما ينبني عليه في الاتباع لقوله؛ فيه خطر عظيم...

وهكذا الحكم مستمر في زلته في الفتيا من باب أولى؛ فإنه ربما خفي على العالم بعض السنة أو بعض المقاصد العامة في خصوص مسألته، فينضي ذلك إلى أن يصير قوله شرعاً يتقصد، وقولاً يعتبر في مسائل الخلاف، فربما رجع عنه وتبين له الحق، فيفوته تدارك ما سار في البلاد عنه، ويضل عنه تلافيه، فمن هنا قالوا: زلّة العالم مضروب بها الطبل. إذا ثبت هذا؛ فلا بد من النظر في أمور تنبني على هذا الأصل :

منها: أن زلّة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليداً له؛ وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عدت زلّة، وإلا فلو كانت معتداً بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً، فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين، وقد تقدّم من كلام معاذ بن جبل وغيره ما يرشد إلى هذا المعنى

ومنها: أنه لا يصح اعتمادها خلافاً في المسائل الشرعية؛ لأنها لم تصدر في الحقيقة عن اجتهاد، ولا هي من مسائل الاجتهاد، وإن حصل من صاحبها اجتهاد، فهو لم يصادف فيها

محلاً، فصارت في نسبتها إلى الشرع كأقوال غير المجتهد، وإنما يُعدُّ في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة، كانت ممّا يقوى أو يضعف

وأما إذا صدرت عن مجرد خفاء الدليل أو عدم مصادفته فلا؛ فلذلك قيل: إنه لا يصح أن يُعتدَّ بها في الخلاف، كما لم يعتد السلف الصالح بالخلاف في مسألة ربا الفضل وأشباهها من المسائل التي خفيت فيه الأدلة على من خالف فيها ...)) اهـ.

فهذا شأننا وموقفنا من إمامنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -

أما المتعصبة بالباطل والعدوان من العفري ومن سلك مسلكه الهجين في احتجاج بزلة الشيخ من أجل رد سنة الخلفاء الراشدين ، فنقول لهم : ليس لكم أي عذر في اتباعه وترك سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم سيد الأولين والآخرين .

قال الدكتور الشيخ عبدالله البخاري في (أهميَّة الردِّ على المخالف، وبيانُ جُمَلَةٍ مِنْ ثَمَارِهِ/ الحلقة الثانية) : ((فالعالمُ الْمُخْطِئُ يُعْذَرُ وَلَا يَأْتُمُّ، بِخِلَافٍ مَنْ اتَّبَعَهُ عِنَاداً وَاسْتِكْبَاراً فَلَا يُعْذَرُ وَيَأْتُمُّ ، وَ فِي أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ يُقَرَّرُ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ كَلَاماً فِي غَايَةِ مِنَ النَّقَاسَةِ وَالْمَتَانَةِ حَيْثُ قَالَ فِي (جامع العلوم والحكم)(2/ ص 267-268 ط الرسالة): " وَهَا هُنَا أَمْرٌ خَفِيَ يَنْبَغِي التَّفَطُّنُ لَهُ؛ وَهُوَ :

أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أُمَّةِ الدِّينِ قَدْ يَقُولُ قَوْلًا مَرْجُوحًا، وَيَكُونُ مُجْتَهِدًا فِيهِ، مَأْجُورًا عَلَى اجْتِهَادِهِ، مَوْضُوعًا عَنْهُ خَطُؤُهُ فِيهِ، وَلَا يَكُونُ الْمُتَنَصِّرُ لِمَقَالَتِهِ تِلْكَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَنْتَصِرُ لِهَذَا الْقَوْلِ إِلَّا لِكَوْنِ مَثْبُوعِهِ قَدْ قَالَهُ، بِحَيْثُ إِنَّهُ لَوْ قَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ أُمَّةِ الدِّينِ لَمَّا قَبِلَهُ، وَلَا انْتَصَرَ لَهُ، وَلَا وَالَى مَنْ وَافَقَهُ، وَلَا عَادَى مَنْ خَالَفَهُ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يَظُنُّ أَنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَرَ لِلْحَقِّ بِمَنْزِلَةِ مَثْبُوعِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مَثْبُوعَهُ إِنَّمَا كَانَ قَصْدُهُ الْانْتِصَارُ لِلْحَقِّ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ، وَأَمَّا هَذَا التَّابِعُ، فَقَدْ شَابَ انْتِصَارَهُ لِمَا يَظُنُّهُ الْحَقُّ إِرَادَةَ عُلُوِّ مَثْبُوعِهِ،

وَ ظُهُورِ كَلِمَتِهِ ، وَ أَنَّ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْخَطَأِ، وَهَذِهِ دَسِيسَةٌ تَقْدَحُ فِي قَصْدِ الْانْتِصَارِ لِلْحَقِّ، فَافْهَمْ هَذَا، فَإِنَّهُ فَهْمٌ عَظِيمٌ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)) اهـ.

وفي الختام - ختم الله لنا ولكم بالحسنة - ، قد تبين للقارئ الكريم عظم تجني العفري وعصابته الجائرة على سنة الخلفاء الراشدين وعلى إجماع السلف الصالح والأئمة الأعلام ، وأي الانحطاط وصلوا إليه ، وما ينفعهم التمويه والتلبيس لتغطية باطلهم إلا أن يتوبوا إلى الله تعالى .

وقبل أن أطوي صفحات كراستي المتمثلة في الذب عن سنة خلفاء الراشدين و الصحابة الكرام ، وصد العدوان عن أئمتنا الأعلام ، بودي أن أتخف معشر أهل الإسلام بفتاوى الإمام شيخ الإسلام العالم الرباني عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - التي تقرر سنية الأذان العثماني ، وقد جمعها الشيخ الفاضل المحترم أحمد بن يحيى الزهراني - حفظه الله - في (شبكة سحاب السلفية) تحت عنوان (أذان عثمان - رضي الله عنه - " ليس ببدعة ، بل هو سنة ") :

1 - سئل الشيخ العلامة أسد السنة المحدث الفقيه العالم الرباني عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - السؤال التالي :

يقول السائل: عندنا خلاف حول الأذان الأول من يوم الجمعة، فمنهم من يقول: بأنه ليس من السنة ؛ لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا ، فيجب تركه ، ومنهم من يصر على الاستمرار في الأذان الأول ، فما السنة يا سماحة الشيخ ؟

الأذان الأول من السنة ؛ لأنه فعله عثمان رضي الله عنه ، وأقره عليه علي والصحابة ، والرسول صلى الله عليه وسلم قال : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " .

وعثمان من الراشدين وعلي كذلك ، وقد فعله عثمان وأقره علي والصحابة ، وفيه مصالح تنبيه الناس على أن اليوم يوم الجمعة حتى يستعدوا للتبكير إليها ، فلا حرج فيه وليس

بدعة ، بل هو سنة ؛ لأنه من سنة الخلفاء الراشدين ، وقد أوصى بذلك النبي صلى الله عليه وسلم . اهـ انظر : فتاوى نور على الدرب (207/13)

2 - وسئل رحمه الله أيضاً السؤال التالي : س: من أحد الإخوة المستمعين يقول في هذا السؤال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " وقال أيضاً: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي " وقد كان في زمان الخليفة عثمان رضي الله عنه أذان واحد ثم زاد الأذان الثاني بصلاة الجمعة هل هذه الزيادة تعتبر من البدع أم من السنة ؟ وما هي البدع وما هي أقسامها ؟ مأجورين .

ج: هذه الأحاديث التي ذكرها السائل أحاديث صحيحة يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " حديث متفق على صحته من حديث عائشة رضي الله عنها وفي لفظ يقول : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " أخرجه مسلم في صحيحه ويقول صلى الله عليه وسلم : " إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة " .

والبدعة هي التي يحدثها الناس في الإسلام مثل الطاعات والقربات يقال لها : بدعة ما أحدثه الناس في التعبد يقال: بدعة مثل الاحتفال بالمولد مثل بدعة البناء على القبور واتخاذ المساجد على القبور والقباب وما أشبه ذلك مما يحدثه الناس ومعنى الرد يعني : مردوداً .

لكن ما فعله عثمان من الأذان الثاني في خلافته ليس من البدع لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " وهو من الخلفاء الراشدين وقد أحدث الأذان الثاني – وهو الأول- من المصلحة ، لمصلحة المسلمين حتى يتنبهوا للجمعة ، ولهذا أقره الصحابة في زمانه وعمله المسلمون من بعده ، لأنه داخل في

قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ".

وهكذا ما فعل في عهده من جمع المصحف ، كان الناس يحفظون القرآن في صدورهم ، وفي زمانهم خافوا على الناس أن يضيع منهم القرآن ، فاجتمع رأي الصحابة أنه يكتب في المصاحف حتى يبقى بين أيدي المسلمين وحتى يحفظ ، وكان هذا من الأعمال الطيبة التي وفق الله الصحابة لها .

وهكذا ما فعله عمر رضي الله عنه من جمع الناس على إمام واحد في التراويح في رمضان ، وكانوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يصلون أوزاعاً في المسجد ، كل يصلي لنفسه أو يصلي معه أثنان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر ، ثم جمعهم عمر على إمام واحد ؛ لأنه رأى أن هذا أولى من تفرقهم ، وتأسياً بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بالناس في رمضان عدة ليال جماعة في رمضان ، ثم قال: " خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل " فأمرهم أن يصلوا في بيوتهم ، فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم انقطع الوحي ، وأمن فرضها ، فلهذا جمعهم عمر وصارت سنة عمرية ، جمع الناس على إمام واحد في رمضان في التراويح والقيام

س: يقول السائل: كيف نعرف البدعة وأقسامها سماحة الشيخ ؟

ج: البدعة ما أحدثه الناس في الشرع ويخالف الشرع ، هذا يقال له بدعة ، ما أحدث في الدين يقال له : بدعة ، مثل ما مثلنا ، مثل بدعة الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وسلم ، وبدعة بناء المساجد على القبور واتخاذ القباب عليها ، هذه بدعة ، كلها بدعة منكورة ، مثل بدعة الجهمية في الصفات والأسماء ، وبدعة المعتزلة في الصفات ، وقول المعتزلة : إن صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين هذه البدع التي أحدثها المبتدعة .

انظر فتاوى نور على الدرب (13-199)

3- وسئل رحمه الله أيضا السؤال التالي :

لاحظت في بلدكم المملكة العربية السعودية أنه يوجد أذانان للجمعة ، وهذا غير صحيح إذ أنه كان إذا صعد الإمام المنبر أذن بين يديه أذان واحد ، وجميع كتب السنة تؤيد ذلك ، فارجوا أن تحولوا هذا إلى الجهات المختصة كدار الإفتاء التي يرأسها سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ؛ ليحق الله الحق ويبطل الباطل ؟

ج: نعم هو كما قال السائل ، كان الأمر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أذاناً واحداً مع الإقامة ، كان إذا دخل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الخطبة والصلاة أذن المؤذن ، ثم خطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ، ثم يقام للصلاة ، هذا هو الأمر المعلوم ، وهو الذي جاءت به السنة كما قال السائل ، وأمر معروف عند أهل العلم والإيمان .

ثم إن الناس كثروا في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه في المدينة ، فرأى أن يزداد الأذان الثالث ويقال : الأول لأجل تنبيه الناس على أن يوم الجمعة ؛ حتى يستعدوا ويبادروا إلى الصلاة قبل الأذان المعتاد المعروف بعد الزوال ، وتابعه في هذا الصحابة في عهده ، وكان في عهده علي رضي الله عنه ، وعبدالرحمن بن عوف أحد العشرة ، والزيير بن العوام أحد العشرة أيضا ، وطلحة بن عبيدالله ، وغيرهم من أعيان الصحابة وكبارهم ، وهكذا سار المسلمون على هذا في غالب الأمصار والبلدان تبعاً لما فعله الخليفة الراشد رضي الله عنه عثمان ، وتابعه عليه الخليفة الراشد أيضا علي رضي الله عنه وأرضاه، وكذا بقية الصحابة ، فالمقصود أن هذا حدث في خلافة عثمان وبعده .

واستمر عليه غالب المسلمين في الأمصار والأعصار إلى يومنا هذا ، وذلك أخذاً بهذه السنة التي فعلها عثمان رضي الله عنه ؛ لاجتهاد وقع له ونصيحة للمسلمين ، ولا حرج في ذلك ؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ " وهو من الخلفاء الراشدين رضي الله عنه والمصلحة ظاهرة في ذلك ، فلماذا أخذ بها أهل السنة والجماعة ، ولم يروا بهذا بأساً لكونها من سنة الخلفاء الراشدين عثمان وعلى ومن حضر من الصحابة في ذلك الوقت رضي الله عنهم .ا.هـ انظر فتاوى نور على الدرب (13/205)

4 - وسئل رحمه الله أيضاً السؤال التالي :

س: هل للجمعة أذان واحد أم أذانان ، وهل بينهما سنة قبلية للجمعة ؟

ج: الجمعة لها أذان واحد ، هذا هو الأصل ، وهذا هو المفترض عند دخول الخطيب ، وهو الواقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا دخل الخطيب ، أذن بلال رضي الله عنه ، ثم زاد عثمان أذاناً ثانياً مستحجاً لتنبيه الناس على أن اليوم يوم الجمعة قبل الأذان الأول - يعني قبل الأذان السابق الذي عند دخول الخطيب- يؤذن به قبل الوقت بنصف ساعة أو نحوها أو ساعة حتى يعلم الناس الجمعة ، وحتى يستعدوا للمجيء ، وقد درج السلف على هذا تأسيساً بعثمان رضي الله عنه في عهد عثمان وفي عهد علي وعهد الصحابة بعد عثمان ، ثم درج عليه السلف الصالح ، فهذا مشروع من عمل الخلفاء الراشدين ، والرسول عليه السلام قال: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " ومعلوم أن عثمان رضي الله عنه وعلياً رضي الله عنه كلهم من الخلفاء الراشدين ، فالسنة أن يؤتى بالأذان الأول للجمعة للتنبيه كما فعل عثمان ومن بعده رضي الله عنهم ، أما الأذان الأول الذي عند دخول الخطيب فهذا هو الموجود على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو المفترض .¹هـ انظر فتاوى نور على الدرب (204/13)

قال الشيخ الكريم أحمد بن يحيى الزهراني

ويستفاد مما سبق من كلام العلامة المحدث الفقيه السلفي الأثري الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله- ما يلي :

1- أن ما سنه الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه هو من سنة الخلفاء الراشدين الذين أوصى الناصح الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم بالاعتداء والتأسي بهم والسير على طريقهم ومنهجهم في العقيدة والفقه والسلوك كما في قوله : " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين . عضوا عليها بالنواجذ . وإياكم والأمر المحدثات . فان كل بدعة ضلالة " .

2 - أن ما سنه عثمان رضي الله عنه تابعه وأقره وعمل به الصحابة الكرام وعلى رأسهم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكبار الصحابة وأعيانهم ومنهم من المبشرين بالجنة كعبدالرحمن بن عوف أحد العشرة ، والزبير بن العوام أحد العشرة أيضا ، وطلحة بن عبيدالله وغيرهم من الصحب الكرام .

3 - أن ما سنه عثمان رضي الله عنه درج عليه السلف الصالح في غالب الأمصار والأعصار إلى يومنا هذا .

4 - أن ما سنه عثمان رضي الله عنه أخذ به أهل السنة والجماعة ولم يروا بهذا الفعل بأسا لكونه من سنة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم .

5 - أن ما سنه عثمان رضي الله عنه ليس من قبيل البدع بل هو سنة عثمانية كالسنة العمرية سواء بسواء .

6 - أن ما سنه عثمان رضي الله عنه هو على غرار ما وافقه عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من جمعه القرآن في مصحف واحد .

7 - أن ما سنه عثمان رضي الله عنه فيه مصلحة للمسلمين ونصح لهم .

وأخيراً بالإجماع أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على بدعة ولا ضلالة .

وفي هذا القدر كفاية وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .